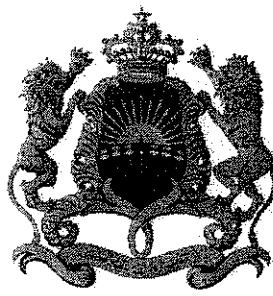


*Morocco*



المملكة المغربية

كلمة معالي الدكتور سعد الدين العثماني

وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية

أمام

الدورة الثامنة و الستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك 30 سبتمبر 2013

السيد الرئيس  
معالي الأمين العام للأمم المتحدة  
 أصحاب المعالي والسعادة  
 السيدات و السادة

أود في البداية أن أتقدم إليكم السيد الرئيس، بأخلاص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أثمن الجهود التي بذلها خلفكم السيد فوك جيرميتش والإنجازات التي حققها طوال السنة المنصرمة لاضفاء طفرة نوعية على أشغال جمعيتنا العامة.

كما نجدد لمعالي الأمين العام السيد بان كي مون، دعمنا الكامل للجهود التي قام بها على مختلف الأصعدة، لتمكين منظمتنا من الاضطلاع بدورها وبمسؤوليتها من أجل رفع التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم.

السيد الرئيس،

تلئم دورتنا هذه في وقت يشهد فيه المشهد السياسي العالمي تغيرات وتحولات متواصلة تمس استقراره، وتؤثر على قدرة النظام الدولي على التفاعل مع المتغيرات المتتسارعة سياسياً ومالياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وبيئياً. وعلى الرغم من ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة، التي تأسست وتطورت لتكون إطاراً للحوار والتعاون بين مختلف دول العالم وشعوبها، بذلت جهوداً محمودة من أجل بلورة وتفعيل دورها لاستجابة التحديات السلم والأمن الدوليين ومتطلبات التنمية المستدامة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، في إطار نظام متعدد الأطراف قوي، متضامن وعادل.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تتمنى اختياركم موضوع أهداف الألفية ما بعد 2015 للنقاش وتبادل وجهات النظر خلال هذه الدورة، وتحيي من هذا المنبر الجهود الحثيثة التي ما فتئ يبذلها السيد الأمين العام قصد دمج خطط الألفية ضمن الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، آملين أن تسهم مداولاتنا في تعزيز الإجماع الدولي لمتابعة التحقيق الكامل والمتكامل للالتزامات وصياغة خارطة طريق واضحة المعالم ومحددة الأهداف لما بعد 2015 في إطار التحالف العالمي الذي شكلناه خلال مؤتمر الألفية.

وإذ نقف اليوم بعد مرور ثلاثة عشر سنة على قمة الألفية والتي اتخذت من خلالها المجموعة الدولية تدابير محددة من أجل القضاء على الفقر والجوع ومقاومة الأوبئة، يتبين لنا أن الالتزام الجماعي الذي أخذناه على أنفسنا خلال المؤتمر المذكور ساعد بالفعل على تغيير أحوال الملايين من الأفراد في العالم سواء في ميدان محاربة الفقر أو التربية أو الصحة أو التغذية أو التراث وضمان الحياة الكريمة. لكن بالرغم من ذلك، يتحتم علينا الإقرار بأن عدم الوفاء بالالتزامات التي اتخذتها الدول على عاتقها قد أخر بشكل ملحوظ إنجاز العديد من هذه الأهداف، في بعض الدول النامية، خاصة في قاراتنا الإفريقية.

كما يثمن المغرب محتوى تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ويأمل أن تشكل توصياته أرضية لرفع التحديات المستقبلية على ضوء النتائج المحصل عليها والاستفادة من الها沃ات والثغرات التي طبعت تنفيذ أهداف الألفية.

لقد أكد المغرب انخراطه الكامل من أجل بناء وتعزيز شراكة عالمية من أجل تنمية متضامنة لجعل التنمية البشرية وتحقيق أهداف الألفية محور سياسة تعاون جنوب - جنوب، خاصة في اتجاه الدول الإفريقية.

السيد الرئيس،

لازال القلق يساورنا بخصوص الوضعية التنموية الهشة لمجموعة من الدول الإفريقية بسبب انخفاض مستويات الإنفاق العمومية من أجل التنمية، وتقلص حجم الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بولوج منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية.

لكن على الرغم من ذلك نحيي أوجه التقدم الإيجابية التي تم إحرازها في إفريقيا، والتي أفرزتها سياسات جريئة مكنت من تعزيز المكتسبات الديمقراطية والماקרו- اقتصادية للبلدان الإفريقية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأنجع للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاندماج في التجارة الدولية.

غير أن كل هذه الجهود الحميدة لا يمكن أن تعطي أكلها، إلا إذا عززتها مساعدات إنسانية عمومية هامة، تدعمها موارد مالية إضافية، واستثمارات خارجية وتحقيق لمديونية الدول الفقيرة.

وبحكم انتمامها الإفريقي المتجزر والمسؤول، وضعت المملكة المغربية تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة في صلب سياستها الخارجية. وبدأت المملكة على الدفع عن المصالح والقضايا الإفريقية خاصة تلك المرتبطة بالتنمية ومحاربة الفقر والأمراض، إضافة إلى قضايا ترسیخ السلم والأمن في القارة، مثابرة على جعل قضية التنمية في القارة الإفريقية في محور اهتمامات المنظم المنشئ.

وقد أولى المغرب في إطار هذه الإستراتيجية النابعة من توجهات جلالة الملك محمد السادس أهمية كبيرة لصياغة متعددة وناجحة للتعاون جنوب - جنوب في نطاق من التضامن والتآزر، بغية تحقيق تنمية بشرية مستدامة، تعتمد على مقاربة تشاركية.

وبحكم موقعه الجغرافي كحلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا حرص المغرب على تقوية علاقته السياسية والإقتصادية في إطار تشاركي مع الاتحاد الأوروبي، حيثحظي المغرب في إطار هذه الشراكة بوضع متقدم. كما يعمل المغرب بفعالية في إطار لقاءات 5+5.

أما فيما يخص قضايا الهجرة، فإن المملكة المغربية توليه أهمية قصوى، بما في ذلك تحسين ظروف المهاجرين سواء المغاربة منهم في دول الاستقبال أو الأجانب المقيمين على التراب المغربي.

وفي هذا الإطار، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا تقريرا شاملأ لجلالة الملك محمد السادس حول وضعية المهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب. وقد أكد صاحب الجلالة على ضرورة التعامل مع قضايا الهجرة بشكل شمولي وإنساني في إطار احترام القوانين الدولية وتعاون متعدد مع الفاعلين الإقليميين والدوليين. وطالب الحكومة بوضع إستراتيجية وخطة عمل بغرض اعتماد سياسة وطنية شاملة ومتناهية حول الهجرة.

السيد الرئيس،

تتزامن مداولتنا مع احتفال قارتنا الإفريقية بخمسينية منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت المملكة المغربية أحد أعضائها المؤسسين. ويئمن المغرب، في هذا الصدد، الدور البناء والفعال الذي قامت به

**المنظمات دون الإقليمية في تفعيل الاندماج الإقليمي وحلحلة الأزمات كما هو الشأن في غرب ووسط إفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى.**

و تعرب المملكة المغربية عن ارتياحها لنجاح المسلسل الانتخابي في دولة مالي الشقيقة والتقدم الملموس المسجل فيما يخص استباب الأمن بهذا البلد. وتبقى المجموعة الدولية مطالبة باحترام الالتزامات التي أقرتها على نفسها خلال مؤتمر المانحين لتنمية مالي، كما أنها مطالبة بالاستمرار في مساندة هذا البلد الشقيق على مختلف المستويات. و من جهته، فإن المغرب سيستمر في دعم الحكومة والشعب الماليين ويلتزم بمساعدته في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخه وخصوصا في ميدان المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وقد كانت الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مالي الشقيقة للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس المالي الجديد فخامة السيد إبراهيم بوبارك كينا مناسبة لتجديد الالتزام التام للمغرب بأمن واستقرار مالي والتعبير عن دعمه لجهود إعادة البناء وتوطيد السلام لتحقيق التنمية البشرية المنشودة في هذا البلد الصديق.

وقد عبر جلالته خلال هذه المناسبة عن الإرادة القوية للمملكة لتعزيز علاقات الصداقة الضاربة في القدم التي تجمع بين البلدين والتي كانت دائماً مبنية على أساس التضامن والاحترام المتبادل والتعاون المثمر في خدمة التطلعات والمصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وفي هذا الإطار و بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس شرع، الأسبوع الماضي ، المستشفى الميداني المغربي متعدد الاختصاصات، المقام بباماكو في إطار المساعدة الإنسانية المقدمة من قبل المغرب لمالي في تقديم خدماته الطبية والعلاجية.

أما فيما يخص منطقة البحيرات الكبرى، فإن المملكة المغربية تعرب عن ارتياحها للتوقيع على الاتفاق الإطار الهدف إلى السلام والأمن والتعاون، مما يفتح مجالاً حقيقياً للتسوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية و حل لأزمتها التي طال أمدها.

إن من الضروري أن يحترم كل الموقعين على هذا الاتفاق الإطار التزاماتهم، وأن تساند المجموعة الدولية عملية السلام الجارية، ويساند المغرب في هذا الإطار جهود الأمين العام و مبعوثه الشخصي في منطقة البحيرات الكبرى كما يؤكد على تشتيته باحترام الوحدة الترابية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يخص منطقة الساحل والصحراء، فإن المملكة المغربية تتمنى مبادرة الأمين العام بتنظيم، حوار رفيع المستوى للسنة الثانية تباعاً، على هامش اجتماع الجمعية العامة، حول الساحل ونيته زيارة المنطقة بصحبة رئيس مجموعة البنك الدولي في المستقبل القريب. كما يعبر عن ارتياحه لوضع اللمسات الأخيرة على الإستراتيجية المندمجة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، متمنين تفعيلها بسرعة وبطريقة متكاملة مع إعطاء الأولوية لتنمية قدرات المنطقة في ميداني الأمن والتنمية.

إن المملكة المغربية ما فتئت تولي هذه المنطقة الحساسة والحيوية في إفريقيا، التي تعاني من مشاكل متداخلة عدّة، اهتماماً بالغاً. وكان من الطبيعي أن تضع هذه الإشكالية ضمن أولوياتها بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن بتنظيم اجتماعين رفيعي المستوى، خاصين بالساحل خلال رئاستها لمجلس الأمن وللجنة المناهضة للإرهاب.

كما أن المملكة المغربية تسعى لتفعيل عمل مجموعة الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي لتقوية الحوار والتعاون بين الإقليمي ومحاربة تأثير آفات الجريمة الدولية المنظمة على الساحل الأطلسي ودول الساحل والصحراء. ومن الضروري استغلال الدينامية الناتجة عن جميع المبادرات التي تم الساحل لإرساء قواعد التعاون بين الإقليمي الشامل، وخصوصاً بين دول الاتحاد المغاربي، وبين هذا الأخير وبين دول غرب إفريقيا لمحاربة المجموعات الإرهابية والحركات المسلحة ومختلف شبكات الجريمة المنظمة التي تهدد أمن واستقرار منطقة الساحل والصحراء.

وعياً منه بضرورة تطوير إستراتيجية بين دول الساحل والدول المغاربية لمواجهة التحديات الأمنية ومحاربة الإرهاب، احتضن المغرب مؤتمراً إقليمياً حول مراقبة الحدود في الساحل والاتحاد المغاربي في مارس 2013، شكل مناسبة لتوضيح الحاجيات والأولويات والرهانات المتعلقة بمجال تأمين ومراقبة الحدود في منطقتي الساحل والمغرب الكبير، وتحديد آليات العمل لمعالجة التحديات المرتبطة بها. كما أبرز أيضاً أن انتشار الأنشطة الإرهابية والإجرامية بكافة أشكالها، يجعل من الضروري تكثيف التنسق بين البلدان المعنية وتعزيز قدراتها حتى تتمكن من مواجهة هذه الآفة. وأملنا أن يستمر هذا التنسق وهذا التعاون الذي أكدته إستراتيجية الأمم المتحدة المندمجة من أجل الساحل، لما فيه مصلحة واستقرار المنطقة كلها.

وقد أثبتت العملية الإرهابية التي تعرضت لها كينيا مؤخراً أن التهديد ما زال وارداً في أي وقت و أي مكان. وفي هذا الصدد انخرطت المملكة المغربية مبكراً في محاربة كل أشكال الإرهاب واجتثاث جذوره مما يعكس التزامها واستعدادها للعمل مع أشقائها في المغرب العربي وجنوب الصحراء ونظمت لقاءات وأوراش تهدف إلى إرساء تعاون جهوي بين دول المغرب العربي والساحل والصحراء.

ويبقى المغرب على قناعة بأن الجهود الوطنية لا تكفي وحدها في الوقوف في وجه تطورات الإرهاب. بذلك أن الجماعات الإرهابية ما فكت تطوير أساليبها وتعتمد حالياً مقاربة جهوية وتوسيع علاقاتها مع الشبكات الإجرامية عبر الدول والاستعمال المكثف للتقنيات المعلوماتية والإتصالات. وقد تمت ملاحظة هذا التطور بشكل جلي في إفريقيا خاصة داخل فضاء الساحل والمغاربي، الذي ينتمي إليه المغرب حيث تمكن الشبكات الإرهابية من الحصول على وسائل الدعم المالي والتقني لتعزيز مخططاتهم لدرجة تهديد السيادة والوحدة الترابية لدول المنطقة.

### السيد الرئيس،

إن تأكيد المغرب على فضائل الحوار والتعاون في التعامل مع التزاعات والخلافات الدولية نابع من قناعة راسخة بأن أي نزاع أو خلاف كيما كانت تعقيداته يبقى قابلاً للحل إذا حضرت الإرادة السياسية وتغلبت الحكمة وتم ترجيح المصالح المشتركة على المصالح الضيقية.

ومن منطلق هذا الإيمان وهذه القناعة دأب المغرب على جعل هذه المقاربة في صلب سياساته الخارجية سواء تعلق الأمر بحواره الثنائي أو الجهوي أو القاري. كما ساهم مع منظمة الأمم المتحدة في إغناء المجهودات الرامية إلى تفعيل أنجع الوسائل السلمية لفض التزاعات.

وفي هذا السياق، عمل المغرب بمعية الجارة إسبانيا على إطلاق مبادرة مشتركة حول تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كمساهمة إضافية لتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال الوساطة، بالاعتماد على مقاربة جهوية تولي الاهتمام للمنطقة المتوسطية باعتبارها منطقة استراتيجية في التوازنات العالمية والإقليمية.

وقد اتخذت هذه المبادرة المشتركة، منذ انطلاقها في شتبر من العام الماضي، مساراً طموحاً وواعداً، إذ شكلت ندوتاً مدريد والرباط المنعقدتين تباعاً في فبراير ويوليو 2013، فرصة لمناقشة وتمحیص كافة الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات دول منطقة المتوسط في مجال الوساطة والوقوف على بعض التحديات التي تواجه جهود تعزيز الوساطة الإقليمية.

ونظراً للوعي المتزايد بدور الوساطة والحوار في حل نزاعات المنطقة، وأخذًا بعين الاعتبار الطلب المتزايد لاستعمال هذه الآلية من أجل تحقيق السلام والسلام، فقد أعرب المغرب وإسبانيا عن التزامهما بمواصلة جهودهما لترسيخ مبادرتهما المشتركة مع تشجيع باقي دول منطقة المتوسط وأصدقاء الوساطة للمساهمة في إنجاح هذه المبادرة من خلال تنظيم اجتماعات مقبلة حول هذا الموضوع والعمل على اعتماد تدابير إيجابية وفعالة في هذا الإطار.

السيد الرئيس،

يتزامن انطلاق الدورة الحالية للجمعية العامة مع عقد لقاءات فلسطينية - إسرائيلية لاستئناف مفاوضات يرجى أن تكون نهائية من أجل التوصل إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، خطوة ضرورية لتحقيق السلام العادل الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا نتابع باهتمام المجهودات الحثيثة التي قالت بها الإدارة الأمريكية والإنخراط الشخصي لكاتب الدولة السيد جون كيري لتسهيل المفاوضات بين الطرفين. ونتمنى أن توأكب هذه الدينامية الواحدة إجراءات ومبادرات تنسجم مع منطق الشرعية الدولية، ليس أقلها إيقاف الاستيطان وفك الحصار عن فلسطيني غزة والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين.

ويبقى المغرب، من منطلق رئاسة جلالة الملك محمد السادس للجنة القدس، مستعداً للإسهام في بلورة هذه الجهود والدفاع عن الحقوق الفلسطينية وتحقيق السلام والأمن المنشودين في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

وبخصوص الوضع في سوريا، يتمنى المغرب أن يساهم القرار 2118 بخصوص البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية والإعلان عن تاريخ 15 نوفمبر لانعقاد مؤتمر جنيف الثاني، في إيقاف العنف في سوريا والتأسيس لحل سياسي عبر الحوار و يمكن من الحفظ على وحدة سوريا الترابية وكذا استقرار دول الجوار.

وبنفس الاهتمام، ما فتئ المغرب يتتابع عن كثب تطورات الوضع في سوريا، معبراً عن تضامنه مع الشعب السوري الشقيق وداعياً إلى تضافر الجهود، والتحرك بحزم لوضع حد للعنف وتسهيل عملية الانتقال السياسي، بالافتتاح على كل مكونات المجتمع التوأمة إلى المساهمة في التغيير المنشود بما يستجيب مع تطلعات الشعب السوري الشقيق ويضمن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للبلاد واستقرار المنطقة برمتها.

وقد انخرطت المملكة المغربية منذ اندلاع هذه الأزمة الكارثية، بوصفها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، في الجهود العربية والدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي لها، يكفل وقف دوامة العنف ويحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية في ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية لبلاده.

كما أولى المغرب الجانب الإنساني لهذه الأزمة أهمية قصوى تجلت في مبادرات إنسانية ومساعدات قدمت للاجئين السوريين خاصة في الأردن الشقيق حيث لازال يتواجد مستشفى ميداني متعدد الاختصاصات يساهم في تخفيف بعض معاناتهم. وفي هذا الإطار، يطالب المغرب المجتمع الدولي بمواصلة الجهود لتعينة

الموارد المالية اللازمة لتنفيذ قرار التخفيف من وطأة الأزمة على الشعب السوري الشقيق ومساعدة دول الجوار التي أخذت على نفسها تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين.

السيد الرئيس،

أما على الصعيد الجهوي، فما فتئ المغرب يعمل من أجل إقامة اتحاد مغاربي يرقى إلى مستوى باقي التكتلات الإقليمية، ويصبح قوة فاعلة على المستويين الإقليمي والدولي ويسمم في تحقيق شراكة مثمرة لتحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة ودول الجوار، وتحقيق آمال الدول المغاربية الخمس في التواصل والتكامل والتعايش السلمي.

إن تشبيث المغرب بتفعيل مشروع الاتحاد المغاربي في أقرب وقت ممكن، من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء ببلدانه الخمس، تزكيه رغبته الأكيدة في جعل المشروع المغاربي أداة لخدمة التنمية المستدامة. وقد أكد جلالة الملك محمد السادس على هذه الرؤيا عندما دعا إلى بروز نظام مغاربي جديد وطموح وواعد.

ومن هذا المنطلق، تفاعل المغرب بكل جد ومصداقية مع نداءات مجلس الأمن الدولي للبحث على حل سياسي ونهائي ومتواافق عليه للنزاع الجهوي حول الصحراء المغربية وذلك بطرح مبادرته الشجاعة للحكم الذاتي والمشهود لها بجديتها ومصداقيتها من قبل مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ ست سنوات.

إلا أنّ تعنت الأطراف الأخرى وتشبّتها بمنطق متآكل لا يتماشى مع الظرفية الدوليّة يحول دون التوصل إلى حل شامل لهذا النزاع المفتعل مما يهدّد أمن واستقرار الدول المنطة حيث يوفر أرضية خصبة للإرهاب والتهرّب والجريمة المنظمة. وهو القلق الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره لشهر أبريل المنصرم و الذي أبدى فيه تخوفه من التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار في الساحل و طالب بالتوصّل إلى حل سريع لهذا النزاع.

وبهذه المناسبة، يجدد المغرب التزامه التام بالمسلسل السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة، انطلاقاً من المحددات الواضحة التي وضعها مجلس الأمن في قراراته الأخيرة للتوصّل إلى الحل السياسي التوافقـي. ويدعو المغرب الأطراف الأخرى إلى التحلّي بروح التوافق والواقعية لبلوغ الحل السياسي الذي يطالب به مجلس الأمن الدولي ويدعمه المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خياراً لا رجعة فيه، وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، تتوكّى النهوض بالعنصر الشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي تنموي. وفق هذا المنظور، أطلق المغرب، أوراشا وإصلاحات كبرى، وحقق مكاسب متقدمة ومشهودة في مجالات توسيع فضاء الحرّيات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق مواطنـيه وحمايتها، وخاصة النساء والأطفال والفنـانـات الاجتماعية ذات الاحتياجـات الخاصة. وقد خصص المغرب في دستوره المعدل سنة 2011 باباً خاصاً ينص على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً.

وقد عمل المغرب على إطلاق أوراش من الإصلاحات المؤسسـاتـية و التشريعـية المتعلقة بـمجالـات دعم حقوق الإنسان و حمايتها. وتوفر المملكة المغربية حالياً على منظومة متكاملة من المؤسسـات العاملـة في مجال تطوير وحماية حقوق الإنسان، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسس وفق مبادـىـ

باريس المؤطرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. و يتوفر المجلس على مكاتب جهوية ذات اختصاص محلي. ومن تلك المؤسسات كذلك مؤسسة الوسيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للشباب، والمندوبيية الوزارية لحقوق الإنسان المعنية بتنسيق جهود مؤسسات الدولة في المجال الحقوقى. كما شجع المغرب جهود المنظمات غير الحكومية ويسر لها سبل عملها بكامل الحرية ضمن إطار قانوني يضمن لها كامل حقوقها.

و حرص المغرب دائمًا على المواءمة بين أولوياته الوطنية، والتزاماته الدولية وأسهم في إقامة وتعزيز آليات لحماية حقوق الإنسان وتطويرها.

وبصفته عضواً مؤسساً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، شارك المغرب بطريقة فعالة وبناءة في صياغة ووضع النصوص المؤسسة له، وعلى رأسها الاستعراض الدوري الشامل. كما ساهم بشكل متquan وذووب في العديد من أنشطته وأشغاله عن طريق تقديم مشاريع قرارات وتصانيات تهدف إلى تدعيم الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان.

و حينما تقرر إعادة النظر في قواعد آليات المجلس سنة 2011 عهد إلى المغرب تيسير المفاوضات بهذا الشأن.

وفي نفس الوقت، حرصت المملكة المغربية على التعاون الإيجابي مع آليات حقوق الإنسان والتفاعل مع تصانياتها خاصة الاستعراض الدوري الشامل وآليات المعاهدات والإجراءات الخاصة التي يواصل المغرب استقبالها بانفتاح، ويعمل على تيسير مهامها والاستفادة من تقييماتها والتجاوب مع تصانياتها. و يطمح المغرب أن يحظى بتأييدهم لترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان في فترة 2014-2016 قصد متابعة الإسهام بمثابة في تقوية دور وتأثير هذا المجلس وضمان الفعالية الازمة لآلياته.

سيدي الرئيس،

تؤمن المملكة المغربية بأن أمن الدول لا يمكن في امتلاك القوة، ومراركمة أسلحة الدمار الشامل، وإنما يتحقق من خلال التعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل. ولهذا الغرض التزمت المملكة المغربية بشكل صارم بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجدد المغرب اليوم التأكيد على ضرورة الالتزام بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتتنفيذ كل مقتضياتها.

وفي هذا الإطار، يرحب المغرب بانعقاد الاجتماع رفيع المستوى حول نزع السلاح النووي، ويدعو إلى استثمار الدعم القوي الذي تم التعبير عنه من أجل إطلاق مسار متعدد الأطراف يسمح بالتوصل إلى معاهدة دولية تحضر امتلاك واستعمال السلاح النووي.

وفي نفس السياق أود أن أرحب من جديد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة كتطور بارز في مجال تنظيم انتقال الأسلحة التقليدية لأغراض إنسانية ولحفظ السلم والأمن على المستوى الدولي والجهوي.

وهذه الأهداف النبيلة هي نفسها التي تشكل جوهر برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وإذا تجدد المملكة المغربية دعمها لهذا البرنامج فإنها تدعو إلى تنفيذه بشكل فعال، مؤكدة على أهمية التعاون الجهوي والإقليمي من أجل وضع حد لآثار هذه الآفة المدمرة للحياة البشرية والمخربة للقدرات الاقتصادية والمهددة للأمن واستقرار الدول ولوحدتها الوطنية. وأنهzer هذه الفرصة للتنمية بكل المبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود الأممية لمكافحة هذه الآفة وضمنها الحوار رفع المستوى الذي نظمته أستراليا في إطار رأسها لمجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أعرب باسم المملكة المغربية، في الوقت الذي تقرب فيه منظمتنا من تخليد سبعينية إنشائها، عن تجديد تشبيثنا الصادق بمبادئها، والتعينة الفعالة لطاقاتها، لتأهيلها وتنقيتها، باعتبارها الإطار الفريد والأرجع لإيجاد الحلول الملائمة للرهانات الحالية والمستقبلية.

شكرا على حسن الاستماع  
والسلام عليكم ورحمة الله